

المحاسبة الاجتماعية بين النظرية وامكانيات التطبيق

د. خالد ياسين القيسي - أسماء سامان الجبوري

المقدمة:

تعتبر المحاسبة الاجتماعية، من وجهة نظر منظري المحاسبة، نهاية المطاف في تسلسل تطور وظائف المحاسبة الذي بدأ منذ القدم، وبداية مطاف جديد زرعت بذوره في نهايات القرن الماضي. والأساس في نشوء هذا الفرع من المحاسبة هو ان الوظيفة المحاسبية قد تطورت من مجرد مسك السجلات واعداد البيانات المالية التي تبين الوضع المالي ونتيجة العمليات طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية، الى تحليل هذه البيانات وتدعيمها بكل المعلومات المتعلقة بها، وبالتالي الوصول منها الى استنتاجات لا تتعلق بواقع ومستقبل الوحدة المحاسبية فحسب، وانما بالعلاقات التبادلية فيما بين هذه الوحدة والبيئة والمجتمع الذي تعمل في إطاره^(١).

الموقف في ضوء المبادئ والنظريات المحاسبية:

يعتبر مبدأ (الإفصاح الشامل) من أهم المبادئ التي تقوم عليها النظرية المحاسبية، ويأتي هذا المبدأ لمعالجة جوانب القصور في نظرية القيد المزدوج من حيث عدم إمكانية معالجة كافة الأحداث الاقتصادية ضمن السجلات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب الإفصاح عن المعلومات المعززة للبيانات المالية في الكشوفات الملحقه وتقرير الإدارة وغيرها ومن بين أهم الأمور التي يستلزم الإفصاح عنها في الوقت الحاضر هو مدى إيفاء الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية، ومدى الأضرار التي تحدثها على البيئة وقد دعا Bedford الى الإفصاح عن الكلف الاجتماعية وعن الموارد البشرية، وقد طرح قضية تحسين نوعية الحياة وامكانية مساهمة المحاسبة في هذا المجال^(٢).

أما من ناحية النظريات المقسرة للوحدة المحاسبية، فان نظرية المشروع التي وضع أسسها (Suojanen) تنظر الى الوحدة الاقتصادية على إنها مؤسسة اجتماعية تتخذ القرارات التي تؤثر بعدد من الأطراف ذات العلاقة وهم المساهمين والعمالين والدائنين والعملاء والإدارات الحكومية والجمهور. وان مفهوم المشروع هو أوسع من مفهوم (الشخصية المعنوية) لان الأول يرى ان للمنشأة دورا يمكن ان تلعبه في المجتمع بينما ينظر الأخير الى المنشأة ككيان مستقل ومنفصل يهدف لتحقيق الربح^(٣).

كما ينظر البعض الى المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية في إطار نظرية الوكالة، حيث تعتبر الإدارة وكيلة في نوعين من المسؤولية، فهي تمارس دور الوكيل المالي تجاه أصحاب المنشأة، ودور الوكيل الاجتماعي تجاه الأطراف الأخرى ذات المصلحة لقد وجدت بعض النظريات والأفكار لتفسير الأسباب التي تدفع الشركات لقياس أدائها الاجتماعي والإبلاغ عنه، ومن هذه النظريات^(٤):

١) نظرية العقد الاجتماعي Social Contract، والتي تفترض وجود عقد ضمني بين الشركة والمجتمع لتعظيم الرفاهية الاجتماعية، ومن خلال أداء ذلك تكتسب الشركات نوعا من الشوعية التنظيمية تجاه المجتمع.

٢) نظرية العدالة Theory of Justice القائمة عن أفكار Rawl, Nozick, Gerwith ان هذه النظرية تقوم على مفهوم العدالة المفضل للمحاسبة الاجتماعية.

٣) نظرية احتياجات المستخدمين Users Needs ، وتفترض ان مستخدمي القوائم المالية يحتاجون المعلومات الاجتماعية لاتخاذ قرارات توزيع الموارد . ولذلك فان Marc Epstein ينصح الشركات بما يلي :

- إدخال الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والبيئية في قراراتها الاقتصادية على كل المستويات .
- تطوير الطرق لتقييم الأثار البيئية والاجتماعية لنشاطات الشركات والإبلاغ عنها .
- إيجاد آلية للتعامل مع الأزمات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية .
- خلق الحوافز لتشجيع السلوك المسؤول اجتماعيا وبيئيا وأخلاقيا وإدخال هذه الاعتبارات ضمن نظام تقويم الأداء وتقاليد الشركات .
- أخذ المبادرة للعب دور مهم في التقليل من اثر التلوث والاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية

٤) نظرية الاستثمار الاجتماعي Social Investment ، التي تفترض وجود المستثمر الأخلاقي Ethical Investor الذي يعتمد على المعلومات الاجتماعية التي توفرها التقارير السنوية للشركات لغرض اتخاذ قراراته الاستثمارية .

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية :

لقد اتخذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية ثلاث اتجاهات (٥) :

أ - الاتجاه الأول : وهو الاتجاه التقليدي الذي تتحدد بموجبه مسؤولية المنشأة في توجيه الموارد المتاحة بشكل يحقق زيادة الإنتاج مع الالتزام بمراعاة القواعد والقيم السائدة في المجتمع .

ب - الاتجاه الثاني : وبموجبه تتحمل إدارة المنشأة نوعين من المسؤولية :

مسؤولية اجتماعية هي المساهمة في تحقيق الرفاهية، ومسؤولية خاصة هي تحقيق الربح لأصحاب المنشأة . وعليه فان الأداء الاجتماعي يعتبر بمثابة قيد على هدف تعظيم الربح أي ان المسؤولية الاجتماعية هذا هي نوع من التكيف السلبي مع احتياجات البيئة باعتبار ذلك عاملا مستحكما في الربحية في المدى الطويل . وتمثل المسؤولية طبقا لهذا المفهوم بالتشجبة الزامية لمراعاة تأثير نشاط المنشأة على المجتمع وإشباع بعض الحاجات الاجتماعية التي تستلزمها القوانين أو السياسات العامة أو الأعراف الاجتماعية السائدة .

ج - الاتجاه الثالث : وبموجبه ينظر الى المنشأة على أنها نظام فرعي داخل نظام اجتماعي اكبر ، وان على إدارة المنشأة الحفاظ على التوازن مع هذا النظام الأكبر تحقيقا لأغراض البقاء والنمو أي ان المصلحة الذاتية الواعية للمنشأة تحتم على المنشأة ان تنهض إيجابيا بالرفاهية العامة للمجتمع وبالتالي فانه بدلا من تعظيم الربح تصفة عامة يجب ان تسعى إدارة المنشأة أي تحقيق مستوى مرضي يتمشى مع تحقيق مستوى معين من الرفاهية الاجتماعية فالربح هنا ليس هدفا مجردا في حد ذاته كما ان المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد قيد على النشاط الاقتصادي .

تعريف المحاسبة الاجتماعية وأهدافها :

هناك مصطلحات عدة تستعمل في هذا المجال منها : المحاسبة الاجتماعية Social Accounting ، محاسبة المسؤولية Social Responsibility Accounting لإبلاغ الاجتماعي Social Reporting ، محاسبة الأثر الكلي Total Impact Accounting والمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية Socic - Economic Accounting ، ومحاسبة المؤشرات الاجتماعية Social Indicators Accounting كما ان البعض يحاول تجزئة هذا الفرع الى فروع ثانوية كالمحاسبة البيئية Environmental Accounting ، ومحاسبة القيمة المضافة Vale - Added Accounting ، والمحاسبة للعاملين Accounting for Employees ، الخ .

وإذا كان المصطلح، فإن المحاسبة الاجتماعية فرع حديث لم يستقر له تعريف مقبول بعد إلا انه يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسة بخصوص تعريفها ، وهي :

١ - تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسة بخصوص تعريفها ، وهي :

٢ - تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسة بخصوص تعريفها ، وهي :

أ - اعتبار المحاسبة الاجتماعية امتداد للمحاسبة المالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة وبذلك يتم تضمين الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية .

ب - اعتبار المحاسبة الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة في ضوء أفكار اقتصاديات الرفاهية أي أنه طبقاً لهذا الاتجاه ينظر للمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية على أنهما جزء من إطار أشمل هو المحاسبة الاجتماعية .

ج - اعتبار المحاسبة الاجتماعية أخذ النظريات الفرعية لعلم المحاسبة، أي أنها تعتبر فراغاً متميزاً داخل الإطار العام للمحاسبة شأنها في ذلك شأن محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية وقد وضع الشيرازي التعريف الآتي للمحاسبة الاجتماعية : ((مجموعة النشاطات التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيل المعلومات اللازمة للفتنات والأطراف المختصة وذلك لغرض مسانعتهم في عملية تقييم واتخاذ القرار))^(١) ومن هذا التعريف يمكن القول عن المحاسبة الاجتماعية إنها ((المحاسبة في خدمة المجتمع)) وإنها تنطوي على القياس وتوصيل المعلومات شأنها شأن المحاسبة المالية .

أما أهداف المحاسبة الاجتماعية فهي :

أ - تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة المحاسبية عن طريق تحديد وقياس المساهمة الاجتماعية أو الأثر الاجتماعي والإفصاح عن ذلك بصورة شاملة ودورية .

ب - ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه النشاطات الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لهذه النشاطات سواء كان ذلك من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع .

ج - قياس المركز المالي الاجتماعي ، أو صافي الموجودات الاجتماعية للوحدة المحاسبية التي تستعمل في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

تطور فكرة المحاسبة الاجتماعية :

بدأ التطور الجدي بالاهتمام بوسائل الإبلاغ في عام ١٩٧٣ ، ففي هذا العام شكل في بريطانيا فريق مشترك من عدد من الأطراف المهنية لتطوير عملية إعداد التقارير المالية وغير المالية ، الذي انتهت أعماله في عام ١٩٧٥ بإصدار Corporate Report وقد أوصى هذا التقرير بضرورة الاهتمام بالتقارير الاجتماعية، إذ ورد فيه^(٢) :

((نحن نؤمن بأن المحاسبة الاجتماعية ستكون مجالاً للاهتمام المتزايد لممتهني المحاسبة، إذ تتوفر من خلالها فرصة المساعدة في تطوير أساليب الإبلاغ العملية ، ونوصي بإجراء مزيد من الدراسة عن أساليب المحاسبة الاجتماعية، ولكن بدون فرض أي إلزام لإعداد تقارير عن قضايا اجتماعية وبيئية حين تطوير إجراءات تقنية مقبولة وهادفة ويمكن التحقق من صحتها لإبداء رأي غير منحاز حول الأثرين السلبي والإيجابي لنشاط الاقتصادي)) .

وعبرت لجنة سانديلاندز Sandilands الحكومية التي شكلت في بريطانيا أيضاً نفس الغرض في العام ذاته عن وجهة نظر مشابهة مفادها :

((يرى كثير من الناس بأن مسؤولية أي شركة من الشركات، تتضمن قضايا تشمل التلوث الناتج عن ممارسة نشاطها أو الأثر الاجتماعي المتولد عن تواجدها في موقع معين، إن مثل تلك الأمور لا يمكن التعامل معها من خلال الحسابات المنشورة ، على الأقل حين توفر إمكانية تكميها بمفردات نقدية))^(٣)

إن هذه الآراء والتوصيات، على الرغم من عدم تناسبها مع أهمية القضايا الاجتماعية، أشارت فعلاً إلى أن التقارير الاجتماعية تبقى فعلاً ضمن قائمة أعمال النحاسيب. ومع ذلك فقد استمرت الشركات بحالة عدم الاكتراث، واستمر التعليق من قبل الأطراف المهنية بأن (المحاسبة الاجتماعية شيء جيد ولكن لا يمكن القيام به) كما توات الانتقادات، ومنها أنه ليس هنالك سبب موجب وضمن التقارير الاجتماعية ضمن الإطار المالي للتقارير المالية وإن هناك صعوبات نظرية

وعملية معقدة تتضمنها محاولة التعبير عن أي أداء اجتماعي بصيغ نقدية، ويرى البعض بأنه بدلا من اعتماد معيار القياس النقدي للتقارير الاجتماعية، فإن هناك طرقا إعلامية جيدة ومناسبة لعرض الأداء الاجتماعي، وأن محاولات مثل احتساب (صافي المساهمة الاجتماعية) أو (صافي ادخل الاجتماعي) أو (صافي الموجودات الاجتماعية) محكوم عليها بالإخفاق .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، استحوذت المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال على مزيد من الاهتمام في السنوات الحالية وقد طلبت لجنة سوق الأوراق المالية SEC من كافة الشركات المسجلة لديها إعداد تقرير فيما إذا كانت مصاريف التلوث لها تأثير مادي على الإيرادات وأن بعض صناديق الاستثمار تضع شروطا للنهوض بالمسؤوليات الاجتماعية لأغراض منح القروض كما أن مجلس الأسبقيات الاقتصادية أنشأ مؤسسة مستقلة للأبحاث في النشاطات الاجتماعية للمنشآت الخاصة

وقد حددت اللجنة المذكورة المصروفات الآتية بأنها مصروفات اجتماعية Social Awareness Expenditures^(٩) :

- المساعدات في المؤسسات التعليمية .
- المنح إلى المستشفيات والمؤسسات الصحية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى .
- المساعدات إلى مجموعات الأقليات .
- المساعدات إلى المؤسسات الخيرية .
- المساعدات إلى برامج البطالة .
- المساعدات لإغراض التنمية الحضرية .

أما على الصعيد الدولي، فقد بدأ الاهتمام بقضايا المحاسبة عن البيئة بالذات في عام ١٩٨٥ من قبل الفريق الدولي لمعايير المحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة، على إثر حادثثة (Unoin Carbide) الشهيرة في الهند ، ومازال الفريق يواصل أعماله للوصول إلى ممارسات محاسبية مقبولة دوليا .

كما أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي) أعطت اهتماما استثنائيا لقضايا (الرقابة البيئية) وقررت في مؤتمرها العام الذي عقد في واشنطن عام ١٩٩٢ تشكيل لجنة مختصة لمعايير الرقابة البيئية، كما أن الموضوع الرئيسي الذي نوقش في مؤتمرها العام التالي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٥ كان هو (الرقابة البيئية) .

واهتمت بالموضوع أيضا جهات علمية ومهنية عديدة، فقد قامت جمعية المحاسبين القانونيين في إنكلترا في عام ١٩٨٧ بعقد ندوة تحت عنوان (اخضرار المحاسبة) (The Accounting Greening) ، كما عقدت مدرة في لندن للاقتصاد في العام نفسه خلقة دراسية عن (المحاسبة الخضراء Green Accounting) واهتمت بالأمر أيضا جهات أخرى منها الاتحاد الأوربي، ومعهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز وقد اصدر عدد مجلة (Accounting) (لشهر حزيران / ١٩٩٠) موضوعه الرئيسي هو المحاسبة والرقابة عن البيئة، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين .

أساليب واتجاهات المحاسبة الاجتماعية :

- يمكن تمييز ثلاث اتجاهات رئيسية في المحاسبة الاجتماعية، وهي :
 - أ. معالجة بعض القضايا الاجتماعية في إطار المحاسبة المالية :
 - ب. ذلك باستخدام عدد من الوسائل والطرق المحاسبية منها :
 - أولا - حصر وتحديد النفقات والمنافع الاجتماعية (المدخلات والمخرجات) وعرض كل منها بشكل متميز في القوائم والتقارير المالية، وضمن فئات أو مجموعات رئيسة حسب الغرض الموجهة له، مع ضرورة التمييز بينها وبين المدخلات والمخرجات المحاسبية الأخرى

- الراسمالية والإرادية المالية والاقتصادية، وقد يستخدم أسلوب تجميع هذه المدخلات والمخرجات في مراكز متخصصة .
- ثانياً - إثبات الالتزامات بخصوص القضايا الاجتماعية وعمل المخصصات اللازمة لها، والتي قد يكون من الصعب تقديرها .
- ب. قياس وتكميم العوامل المتغيرات والنواتج الاجتماعية بصورة نقدية :
وعرضها في كشوفان مع القوائم المالية الأساسية، ويتم ذلك بعدة أساليب منها :
- أولاً - إعداد كشف صافي الدخل الاجتماعي، أو كشف صافي المساهمة الاجتماعية ، أو كشف الأثر الاجتماعي Statement of Social Impact، أو كشف المنافع والأضرار الاجتماعية Statement of Social Benefits and Detriments الذي تقابل فيه المنافع الاجتماعية بالكلف الاجتماعية توصل أي صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المنشأة^(١٠).
- ثانياً - إعداد ميزانية عمومية اجتماعية Social Balance Sheet ، أو كشف صافي الموجودات الاجتماعية .
- ثالثاً - تحليل الكلف والمنافع الاجتماعية Social Cost Benitil Analysis ، ويكون ذلك بعدة بدائل منها القيمة الحالية المخصصة للمنافع (المنافع ناقصا الكف) ، أو نسبة القيمة الحالية لمنافع أي الكلف ، أو معدل العائد الداخلي^(١١) .
- وقد تستعمل لأغراض قياس الكلف والمنافع وسائل وأساليب مكملة مثل أسعار الظل، أو الأوزان الاجتماعية ، أو تحليل الحساسية .
- رابعاً - احتساب نسبة المساهمة الاجتماعية الحدية الى الكلف .
- خامساً - احتساب الربحية القومية للمنشأة . National Profit .
- ج - استخدام منهج الإبلاغ عن الأداء الاجتماعي :
- وذلك من خلال عرض تقارير تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة والإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية بشكل خاص أو ضمن إطار الأداء الشامل والمساءلة هي مطلب الإبلاغ عن مدى إيفاء المنشأة بالتزاماتها ومسؤولياتها واجباتها وتكون المساءلة سهلة في حالة وجود معايير علمية أو فنية أو قانونية أو اقتصادية متفق عليها أو معتمدة ، وتصبح في غياب ذلك مجالاً للاجتهاد وأكثر إثارة للجدل .
- ان المساءلة تؤثر لنا مدى انسجام الأداء الاجتماعي للمنشأة مع مستوى الأداء المقبول الذي تحدده المعايير .
- وقد حددت لجنة البورصة الأمريكية الأنواع التالية من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها :
- أولاً - الأثار المادية للالتزام بقوانين حماية البيئة على المصروفات الراسمالية والإيرادات و المركز التنافسي .
- ثانياً - الدعاوى المقامة ضد المنشأة من قبل السلطات الحكومية بموجب قوانين حماية البيئة .
- ثالثاً - كافة المعلومات البيئية المفروض الإفصاح عنها بدرجة معقولة .
- وقد عدد (غراي داوين وماندوز) الخصائص النوعية المرغوبة في التقرير الاجتماعي بما يلي :
- أولاً - ينبغي احتواء ك تقرير عى كشف بالأهداف التي يرمي إليها والتي تتيح للقارئ تقييم أساس انتقاء البيانات ، والأساليب الكامنة وراء انتقاء أسلوب العرض .
- ثانياً - ينبغي ان يكون هدف التقرير الاجتماعي هو دفع أعباء المساءلة بتقوية أروح الديمقراطية .
- ثالثاً - ينبغي ان ترتبط ملومات التقرير بشك مباشر بالأهداف التي تتبناها المجموعة التي يوجه لها التقرير

رابعا - ينبغي ان تكون معلومات التقرير ذات مغزى ، ومفهومة لغير ذوي الخبرة ، وقابلة لتحقيق .

المشاكل الصعوبات التي تعترض المحاسبة الاجتماعية :

أ - صعوبات التكميم والقياس :

كما تم بيانه فان المحاسبة الاجتماعية تعني بقياس المنافع والكلف الاجتماعية، ويقصد بالمنافع الاجتماعية تلك المنافع والمزايا التي تستفيد منها أطراف داخل وخارج المنشأة أو الوحدة المحاسبية أما الكلف الاجتماعية فتقسم الى كلف مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتمثل الكلف المباشرة الاجتماعية بالتضحيات الاقتصادية نتيجة قيام الوحدة بتنفيذ بعض البرامج أو النشاطات أو المشاريع الاجتماعية التي تعود بالنفع على الغير (المجتمع) أما الكلف الاجتماعية غير المباشرة فتتمثل بقيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الخاص .

ان بعض البرامج أو النشاطات لا يمكن قياس أثرها الأبعد سنوات من تنفيذها كما ان هناك صعوبات في قياس التغيرات الاجتماعية المتحققة من البرنامج وكيفية تأثير البرامج الأخرى المرتبطة بالبرنامج المعين يضاف الى ذلك ان بعض المنافع لا يمكن ان تقيم إطلاقاً بصورة أرقام مادية أو نقدية كذلك الأمر بالنسبة للكلف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة فتجابهنا أيضا ذات الصعوبات في تكميمها وقياسها .

ب - صعوبة تحديد الاحتياجات الاجتماعية لمستخدمي التقارير المانية :

وهذا ناشئ أساسا من سعة نطاق المستفيدين من التقارير الاجتماعية، ففهم بالأساس الجمهور بشك عام ، والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ، وجماعات الضغط وغيرهم، وهؤلاء لا يمكن الوصول الى تحديد واضح ماهية احتياجاتهم حتى يمكن التعبير عنها بأساليب المحاسبة الاجتماعية .

ج - صعوبة إيجاد المعايير لتقويم الأداء الاجتماعي :

فالمعايير الاجتماعية يمكن ان توجد في القوانين والأنظمة الحكومية مثل قوانين حماية البيئة والسلامة الصناعية وغيرها ، وبالإضافة الى ذلك هناك المعايير التي تضعها الجمعيات المهنية والاجتماعية كمجموعات السلام الأخضر وأصدقاء البيئة وغيرها ان من غير المعقول ان يتم الالتزام بكل هذه امايير في إعداد التقارير الاجتماعية ، فهذا شيء مثير للسخرية ، كما ان من الصعب إيجاد اتفاق عام حول بعض المعايير .

تطبيقات المحاسبة الاجتماعية في العراق :

أ - هناك عدد من القوانين والأنظمة القرارات الحكومية تتضمن المعايير المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، ومنها قانون حماية وتحسين البيئة ، وقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية ، وقانون صيانة الأنهر ومجاري المياه ، وقانون إدارة البلديات ، وقانون العم ، وقانون التقاعد الضمان الاجتماعي ، وقانون الصحة العامة، وقانون الجهاز المركزي لتقيس والسيطرة النوعية كما ان هناك عددا من الاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومة العراقية تتعلق بسلامة العمل والصحة المهنية وحقوق المرأة العامة والطفل وغيرها .

ب - تضمن قانون الموازنة العامة الموحدة لدولة رقم (١٠٧) سنة ١٩٨٥ في المادة (١٧) منه نصا يلزم مؤسسات القطاع الإشتراكي بإعداد تقرير سنوي يستعرض الوضع القائم المستقبلية ويفترض ان من بين محتوياته الإفصاح ن القضايا الاجتماعية .

ج - تضمنت تعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (٦) سنة ١٩٨٥ نصوصا بشأن الإفصاح في التقرير السنوي لإدارة ن القضايا الاجتماعية .

د - يسمح قانون ضريبة الدخل بخصم النفقات الاجتماعية لأغراض الضريبة، وهذا مما يشجع على الأنفاق في الحقل الاجتماعي .

- هـ - أفرد ديوان الرقابة المالية ، في تقاريره التي يعدها عن تقويم الأداء ، فصلا لاداء الاجتماعي يتضمن المؤشرات الآتية : -
- ـ اثر النشاط على حياة المجتمع والاقتصاد الوطني .
- ـ اثر النشاط على ميزان المدفوعات
- ـ دور المنشأة في تطوير ونق وتوطين التكنولوجيا والمعرفة وتطوير سبل استخدامها .
- ـ التدابير والإجراءات المتخذة لحفاظ على سلامة البيئة .
- ـ مدى الالتزام والتوافق مع أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
- ـ مساهمة المنشأة في توفير فرص العمل والتشغيل للأيدي العاملة .
- ـ الأثار المتبادلة الاقتصادية والاجتماعية بين النشاطات القطاعية أو بين الدوائر والمنشآت ومدى تأثرها بالسياسات والخطط العامة للدولة .
- و - تضمنت القاعدة المحاسبية رقم (٦) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الرقابية في العراق بشأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية متطلبات للإفصاح عن القضايا الاجتماعية والموارد البشرية وشؤون العاملين وحماسة البيئة ضمن التقرير السنوي لإدارة الشركة .

المصادر العربية والأجنبية :

- ٠١ عبد الرشيد ، دحام ، والقيسي ، خالد ياسين ، المحاسبة الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي ، محاضر ألقيت في جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٤ .
- ٠٢ كام ، فيرنان ، نظرية محاسبية ، ترجمة الدكتور رياض العبدالة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢٩ .
- ٠٣ الشيرازي ، عباس مهدي ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٧٠ .
- ٠٤ الشيرازي ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .
- ٠٥ سمارة ، أمين ، البعد الاجتماعي للشركات والمؤسسات وقياسه من ناحية مالية ، مجلة المدقق ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، العدد (٢٠) أيار ١٩٩٣ .
- ٠٦ مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (٦) بشأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية و العلاقات المتعلقة بالبيانات المالية ، ١٩٩٤ .

- 7- Bedford , Morton , Extention in Accounting Disclosure , Printice Hall 1973 .
- 8- Belkoui , Ahmed , Accounting Theory , 4th _ ed _ Business Press , U - S - A , 2000 , pp - 219 - 221 .
- 9- Gray , Rob , Corporate social Reporting : The way Forward,Accounting , ICAEW , Dec. 1986 .
- 10 - Unc TAB , Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities , United Nation , 1999 .
- 11- Parthalanthy , M., Social Audit and its Reporting to Adudit of Public utilities , office of the comptroller and Auditor General of India, 1990 .
- 12- Handa , K.L. , social cost benefit Analysis , Indian Istitute of public Adminstration , 1990 .